

Distr.: General
30 January 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ٧٧ (أ) من جدول الأعمال

المخيطات وقانون البحار: المخيطات وقانون البحار

رسالة مؤرخة ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة
الدائمة لفييت نام لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، يشرفني أن أحيل إليكم طيه مذكرة دبلوماسية مؤرخة
٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ صادرة عن وزارة الخارجية في جمهورية فييت نام الاشتراكية موجهة إلى
وزارة الخارجية في جمهورية الصين الشعبية (انظر المرفق) تتعلق بالمذكرة الدبلوماسية الصادرة عن هذه
الأخيرة والمؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ (انظر [A/72/552](#)، المرفق).

وأكون ممتنة لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة،
في إطار البند ٧٧ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) نغوين فونغ نغا

سفيرة فوق العادة ومفوضة

الممثلة الدائمة لفييت نام

لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لفييت نام لدى الأمم المتحدة

تحدي وزارة الخارجية في جمهورية فييت نام الاشتراكية تحياتها إلى وزارة الخارجية في جمهورية الصين الشعبية، وبالإشارة إلى المذكرة الدبلوماسية رقم ٨١ (٢٠١٧) الصادرة عن هذه الأخيرة والمؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، إن من واجبها رفض كل المواقف والحجج والادعاءات التي لا أساس لها من الصحة على نحو ما ورد في المذكرة الدبلوماسية المشار إليها أعلاه، وتأكيد موقف فييت نام الثابت على النحو التالي:

١ - إن لدى فييت نام ما يكفي من الأدلة التاريخية والأسس القانونية لتأكيد سيادتها على أرخبيلي هوانغ سا (باراسيل) وتروونغ سا (سبراتلي). وتُظهر الحقائق التاريخية أن فييت نام هي أول بلد يحتل أرخبيلي هوانغ سا وتروونغ فعليا وصرحة وسلميا وينشئ أحقيته السيادة على الأرخبيلين لأنهما كانا أرضا مشاعا. وتشير أيضا بوضوح وثائق تاريخية وجغرافية صينية رسمية إلى أنه بحلول مطلع القرن العشرين، لم تُبد قط سلاطات الصين المتعاقبة أي مطالبات بالسيادة على الأرخبيلين، وأن جزيرة هاينان تقع في أقصى جنوب إقليم الصين. وإن لفييت نام، باعتبارها دولة ساحلية في البحر الشرقي (بحر الصين الجنوبي) ودولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، أحقية كاملة في السيادة والحقوق السيادية والولاية القضائية في جميع مناطقها البحرية على نحو ما هي محددة وفقا لنظم الاتفاقية وفي إطارها.

وعليه، فإن فييت نام ترفض بشكل قاطع مطالبة الصين بالسيادة على أرخبيلي هوانغ سا وتروونغ سا التابعين لفييت نام وعلى "المياه المتاخمة" للأرخبيلين، ومطالباتها بالحقوق السيادية والولاية القضائية على "المياه ذات الصلة وكذلك على قاع البحار وباطن أرضها"، وأي مطالبات للصين مستندة إلى "الخط المتقطع" الذي عمته الصين للمرة الأولى في الأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٩. ولقد سبق للقانون الدولي أن قدم إجابة واضحة بشأن المطالبات البحرية للصين المستندة إلى "الخط المتقطع". وتطلب فييت نام من الصين أن تحترم التزاماتها القانونية الدولية وتفي بها بالكامل بوصفها دولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

٢ - إن تعمد الصين الإشارة إلى بعض الوثائق والبيانات والمنشورات ذات الصلة، بما فيها رسالة عام ١٩٥٨ الصادرة عن رئيس الوزراء الراحل فام فان دونغ، في خلافها مع فييت نام بشأن المسائل السيادية لا ينسجم مع الحقائق والسياقات التاريخية السائدة في الفترة ١٩٥٤-١٩٧٥ ولا مع مبادئ تفسير القانون الدولي والاجتهاد القضائي. ففي تلك الفترة التاريخية، كانت فييت نام في حالة انقسام. وكانت لجمهورية فييت نام سلطة الاضطلاع بالأنشطة لتأكيد وحماية سيادة فييت نام على أرخبيلي هوانغ سا وتروونغ سا. وكما أكدت فييت نام بشكل ثابت مرارا، فإن رسالة رئيس الوزراء الراحل لجمهورية فييت نام الديمقراطية لعام ١٩٥٨ لا تدل إلا على أمر واحد هو الدعم المبدئي لتوسيع الصين نطاق بحرها الإقليمي وهي لا تبدي أي رأي كان بشأن مسألة السيادة على أرخبيلي هوانغ سا وتروونغ سا. وإن تفسير الصين يتعارض مع البيان الذي أدلى به القادة الصينيون في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ الذي تعترف فيه الصين بـ "وجود منازعات بين البلدين" على أرخبيلي هوانغ سا وتروونغ سا، وبأنه "يتعين على البلدين العمل على حل هذه المسألة في المستقبل" (انظر المذكرة الدبلوماسية المرفقة رقم 52/HC-2016 المؤرخة ٥ شباط/فبراير ٢٠١٦ الموجهة من البعثة الدائمة لفييت نام لدى الأمم المتحدة إلى البعثات الدائمة للدول الأعضاء لدى الأمم المتحدة).

٣ - وفي عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٨ على التوالي، استعملت الصين القوة لاحتلال كامل أرخبيل هوانغ سا والعديد من معالم أرخبيل تروونغ سا التابعين لفيت نام. وإن استخدام القوة من قبل الصين في البحر الشرقي عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٨ لا يشكل تعديا خطيرا على سيادة فيت نام فحسب، بل يتعارض أيضا مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة التي تحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في حل المنازعات والخلافات في العلاقات الدولية، وخصوصا المنازعات على السيادة الإقليمية. وإن الاحتلال بالقوة الذي قامت به الصين لا يمكن أبدا أن يحقق للصين أي أحقية قانونية بالسيادة. والأعمال الأنفة الذكر التي قامت بها الصين باستعمال القوة لم تكن موضع رفض من قبل البلدان الأخرى فحسب بل شكلت أيضا حقيقة تاريخية ملحوظة. كما أن الاتهامات التي لا أساس لها التي تسوقها الصين ضد الأعمال المشروعة التي تقوم بها فيت نام لحماية سيادتها الإقليمية غير مقبولة ولا يمكن أن تغير هذه الحقيقة التاريخية.

٤ - إن إجراء الصين سلسلة من التدريبات العسكرية في منطقة أرخبيل هوانغ سا وإدخالها سفينة الرحلات الجواله "ناهاي جيمنغ" لا ينتهكان بشكل خطير سيادة فيت نام فحسب، بل يشكلان أيضا تهديدا للسلام والاستقرار والأمن والسلامة وحرية الملاحة والتحليق، ويفاقمان المنازعات القائمة ويزيدان من تعقيدها، ولا يفضيان إلى التسوية السلمية للمنازعات بين البلدين. وإن فيت نام تعارض بشدة قيام الصين بهذه الأنشطة وتطالبها بعدم تكرارها.

٥ - إن فحوى الوثائق الصادرة عن الصين في ١٢ و ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٦ يتضمن انتهاكات عدة لسيادة فيت نام وحقوقها السيادية وولايتها القضائية في البحر الشرقي. وعليه، فإن قيام فيت نام بإعادة تأكيد وتعميم موقفها الثابت في الأمم المتحدة لحماية حقوقها ومصالح القانونية والمشروعة في البحر الشرقي أمر طبيعي تماما ويعكس حق ومسؤولية دولة ذات سيادة ودولة عضو في الأمم المتحدة. وإن فيت نام تطلب من الصين احترام السيادة الإقليمية لفيت نام وحقوقها ومصالحها القانونية والمشروعة في البحر الشرقي.

٦ - تؤكد فيت نام مرة أخرى أنها ستعمل بحزم وقوة على حماية سيادتها الإقليمية على أرخبيل هوانغ سا وتروونغ سا فضلا عن كل الحقوق والمصالح القانونية لفيت نام في مناطقها البحرية في البحر الشرقي بالوسائل السلمية وفقا للقانون الدولي (المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة). وتؤكد فيت نام أيضا أنها ستبذل جهودا مشتركة مع الصين وغيرها من الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والمجتمع الدولي لمعالجة الخلافات في البحر على أفضل وجه، وتسوية المنازعات ذات الصلة في البحر الشرقي بالوسائل السلمية، وصون السلام والاستقرار والأمن والسلامة وحرية الملاحة في البحر الشرقي والتحليق فوقه، وأنها ستحترم بالكامل الآليات الدبلوماسية والقانونية، وستصون الأحكام ذات الصلة من القانون الدولي وتنفذ بها، وخصوصا اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، وستنفذ بشكل صارم وكامل لإعلان عام ٢٠٠٢ المتعلق بسلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي واتفاق عام ٢٠١١ بين فيت نام والصين بشأن المبادئ الأساسية التوجيهية لتسوية المسائل البحرية؛ وستتخذ إجراءات إيجابية ومفيدة للعمل بشكل دؤوب على تطوير الشراكة التعاونية الاستراتيجية الشاملة بين البلدين ومواصلة الإسهام فيها.

وتغتنم وزارة الخارجية في جمهورية فيت نام الاشتراكية الفرصة لتجدد الإعراب لوزارة الخارجية في جمهورية الصين الشعبية عن أسمى آيات تقديرها.

هانوي، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

الضميمة الأولى

مذكرة دبلوماسية مؤرخة ٥ شباط/فبراير ٢٠١٦ موجهة من البعثة الدائمة لفييت نام لدى الأمم المتحدة إلى البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة أرسلت نسخ منها إلى البعثات الدائمة لدول أعضاء أخرى في الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة ويشرفها، بالإشارة إلى المذكرة الشفوية رقم CML/٢٠١٦/٨ المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ الصادرة عن البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة، أن تعلن الموقف الفييتنامي على النحو التالي:

إن لدى فييت نام ما يكفي من الأدلة التاريخية والأسس القانونية لتأكيد سيادتها على أرخبيل هوانغ سا (باراسيل) وأرخبيل تروونغ سا (سيراتلي)، وحقوقها السيادية وولايتها القضائية ضمن منطقتها الاقتصادية الخالصة وجرفها القاري في البحر الشرقي (بحر الصين الجنوبي)، على النحو المحدد وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

إن فييت نام ترفض رفضا قاطعا وتاما البيان المغلوط الوارد في المذكرة الشفوية للصين رقم CML/٢٠١٦/٨ فيما يتعلق بمسائل السيادة على أرخبيل هوانغ سا وتروونغ سا وما يسمى بالمياه المتاخمة. وإن مطالبة الصين بالسيادة على هذين الأرخبيلين لا أساس لها تاريخيا أو قانونيا على الإطلاق، ولم يُعترف بها في أي صك دولي، بما في ذلك إعلان القاهرة لعام ١٩٤٣ وإعلان بوتسدام لعام ١٩٤٥. لا بل على العكس، لقد لقيت هذه المطالبة رفضا من أغلبية مطلقة من الدول المشاركة في مؤتمر سان فرانسيسكو للسلام لعام ١٩٤٥. كما أن إقامة الصين جزرا اصطناعية وتشبيدها منشآت على معالم بحرية تابعة لأرخبيل تروونغ سا التابع لفييت نام ينتهكان بشكل خطير سيادة فييت نام على هذا الأرخبيل والقانون الدولي، ويتعارضان مع الإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي وكذلك مع الاتفاق بين فييت نام والصين بشأن المبادئ الأساسية التوجيهية لتسوية المسائل البحرية.

والحقيقة التاريخية هي أن الصين وحدها هي من لجأ إلى استعمال القوة بصورة غير مشروعة لاحتلال أرخبيل هوانغ سا وبعض المعالم في أرخبيل تروونغ سا التابعين لفييت نام، في انتهاك خطير لمبدأ القانون الدولي الذي يحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

إن فييت نام لم تعترف بأي مطالبة للصين تتعلق بأرخبيل هوانغ سا وتروونغ سا أو بأي مطالبات غير قانونية أخرى للصين قائمة على أساس ما يسمى "الخط المتقطع"، ولم توافق عليها. وإن فييت نام تطالب الصين مرة أخرى باحترام هذه الحقيقة التاريخية واحترام ما أعلنه قائدها الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ الذي أقر صراحة بوجود منازعات بين فييت نام والصين على أرخبيل هوانغ سا وتروونغ سا (انظر المرفق)، وبالامتثال الصارم للاتفاق بين فييت نام والصين بشأن المبادئ الأساسية التوجيهية لتسوية المسائل البحرية، وبتسوية المنازعات بين البلدين في البحر الشرقي بالوسائل السلمية وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وبالإسهام بشكل إيجابي وعملي في صون السلام والاستقرار في البحر الشرقي.

وتغتنم البعثة الدائمة لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى الأمم المتحدة هذه الفرصة لتجدد إعرابها للبعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة عن أسمى آيات تقديرها.

نيويورك، ٥ شباط/فبراير ٢٠١٦

مقتطف من صحيفة بيجين ريفيو، العدد ٣٤ (٢٤ آب/أغسطس ١٩٧٩)، الصفحة ٢٦

تعمّدت وزارة الخارجية الفيتنامية، في بيانها الصادر في ٧ آب/أغسطس، تحويل ما قاله نائب رئيس الوزراء الصيني دينغ شاوبينغ في حديثه مع الأمين الأول لحزب العمال الفيتنامي لي دوان في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥. فقد ورد في البيان أن "نائب رئيس الوزراء الصيني دينغ شاوبينغ أقر بوجود منازعات بين الطرفين بشأن جزر هوانغسا [جزر شيشا الصينية] وتروونغسا [جزر نانشا الصينية]، وأن الطرفين سيعملان معا على إيجاد تسوية".

إن ما قاله نائب رئيس الوزراء الصيني دينغ للي دوان هو التالي: "بيننا منازعات على مجموعتي جزر شيشا ونانشا. وإن موقف كل من الطرفين واضح بشأن هذه المسألة. وموقفنا هو أن لدينا ما يكفي من الأدلة لإثبات أن جزر شيشا ونانشا تابعة للصين منذ العصور القديمة. وعلى الصعيد الدولي، هناك معلومات تشير إلى أن ما لا يقل عن أغلبية بلدان العالم تعترف بهذه الحقيقة. ويمكننا مناقشة هذه المسألة في المستقبل".

وما شدد عليه نائب رئيس الوزراء الصيني دينغ شاوبينغ هو أن جزر شيشا ونانشا كانت وما زالت أرضا صينية منذ العصور القديمة، وأن من الضروري إجراء مناقشة مع فييت نام نظرا لاحتلال السلطات الفيتنامية بعضا من جزر نانشا التابعة للصين.